الصباح الاقتصادية
12
العدد 3301 - السنة الحادية عشرة
الخميس 16 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 21 فبراير 2019
Thursday 21 February 2019 - No.3301 - 11 th Year

خلال احتفال معهد الكويت للأبحاث العلمية بافتتاح المرحلة الأولى من المشروع

الفاضل: مجمع الشقايا يضم 3 محطات لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل أن للكويت جهود حثيثة في تطوير استخدامات الطاقة المتجددة والوصول بنسبتها إلى 15 في المئة من إجمالي الطاقة المستخدمة بحلول العام 2030 ومنها انشاء مجمع الشقايا للطاقة المتجددة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الفاضل أمس الأربعاء خلال احتفال معهد الكويت للأبحاث العلمية بافتتاح المرحلة الاولى من مشروع الشقايا تحت رعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وأشار الفاضل إلى سمو أمير البلاد أكد في مؤتمر الأمم المتحدة ال18 للتغير المناخي الذي عقد في قطر عام 2012 اهتمام الكويت بالطاقة المتجددة مبينا أن هذا النطق السامي شكل توجيها ورؤية لكل قطاعات الدولة للنهوض باستخدامات الطاقة المتجددة.

وبين أن الخطى تسارعت للوصول إلى هذه النسبة وكان من ضمنها مجمع الشقايا الذي يضم ثلاث محطات لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة يصل إنتاجها إلى 70 ميغاوات.

وأضاف انه في إطار تنفيذ هذه الرؤية السامية شكل مجلس الوزراء لجنة عليا برئاسة وزير الكهرباء والماء وعضوية جامعة الكويت ومعهد الأبحاث ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ووزارة الأشغال العامة وجهات أخرى للعمل على تضمين المشاريع المستقبلية بندا يلزم المقاولين بتركيب ما لا يقل عن 10 في المئة من إجمالي استهلاك المبنى من الطاقة المتجددة.

وذكر أن هناك مشاريع أخرى تنتظرها الكويت ستساهم في بلوغ النسبة المستهدفة في

■ **نبذل جهوداً حثيثة في تطوير استخدامات الطاقة المتجددة والوصول بنسبتها إلى 15 في المئة من إجمالي الطاقة المستخدمة**

إنتاج الطاقة من مصادر متجددة منها مشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية بسعة 1500 ميغاوات مشيرا إلى أن هذا المشروع سيؤمن للقطاع النفطي 15 في المئة من حاجته.

وأضاف أن الدولة خصصت مساحة 630 ألف متر مربع لإنشاء مرافق متخصصة للنهوض بمشاريع تحلية المياه بالطاقة الشمسية.

وأفاد الفاضل أن هذه المشاريع وغيرها التي تساهم في بلوغ إنتاج الكويت من الطاقة المتجددة نسبة 15 في المئة من إجمالي الطاقة في العام 2030 لن تسهم فقط في تحقيق وفر مالي بقيمة 2,46 مليار دولار أمريكي سنويا بل ستسهم كذلك في الحفاظ على صحة الإنسان بالحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وقال إن هذه المشاريع تؤكد التزام الكويت ودعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة ظاهرة التغير المناخي والحد من آثارها السلبية استنادا إلى المبادئ والأحكام التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول

خالد الفاضل خلال حفل افتتاح المرحلة الاولى من مشروع الشقايا

■ **سميرة عمر: الرعاية الأميرية السامية لهذا المشروع كانت سببا رئيسيا لوصولنا إلى هذه اللحظة الرائعة**

■ **بوشهري: نطمح إلى إنتاج 4500 ميغاوات بحلول 2030 لتحقيق الهدف المنشود**

(كيوتو) وتنفيذهما.

من جانبها أكدت المدير العام لمعهد الكويت للابحاث العلمية الدكتورة سميرة السيد عمر في كلمة مماثلة إن الرعاية الأميرية السامية لهذا المشروع كانت سببا رئيسيا لوصولنا إلى هذه اللحظة الرائعة.

وأشارت إلى أن سمو أمير البلاد تفضل في العام 2010 بتوجيه مؤسسة التقدم العلمي لمنح المعهد مكرمة أميرية بقيمة مليون دينار كويتي (نحو 3ر3 مليون دولار أمريكي) للصرف على دراسات جدوى فنية واقتصادية لتوليد الطاقة من مصادر متجددة حيث شكلت هذه الدراسات أسس إنشاء هذا المجمع.

وأضافت أن المعهد استند في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة إلى رؤيتي سمو الأمير الأولى بتنويع إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر متجددة بما نسبته 15 في المئة من إجمالي الطاقة الكهربائية في البلاد بحلول 2030 والثانية مضامين رؤية (كويت جديدة 2035) حيث استقبل سموه مجموعة من قيادي المعهد وباحثيه للاطلاع على الإنجازات المرحلية للمشروع.

■ **الدولة خصصت 630 ألف متر مربع لإنشاء مرافق متخصصة للنهوض بمشاريع تحلية المياه بالطاقة الشمسية**

وذكرت أن المعهد يتمتع بخبرات كبيرة في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة واستشرف هذا المجال الواعد في سبعينيات القرن الماضي وأجرى أبحاثا وتطبيقات رائدة وقام بتطبيق خطته الاستراتيجية السادسة (2005-2010) ودراسة وتطوير العديد من التقنيات ووضع مبادرة إنشاء مجمع الشقايا ضمن خطة التنمية للدولة. وأوضحت أن جهود المعهد اشتملت في هذه المبادرة تطوير دراسات دقيقة لاختيار افضل المواقع البيئية في الكويت حيث ثبت أن منطقة الشقايا تحقق افضل مردود للمشروع كما قام بنقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة إلى المجتمع. وذكرت أن المعهد امتلك قاعدة بيانات رائدة وخبرات مهمة تتيح له أن يكون بيت خبرة وطني يقدم استشاراته للدولة بأعلى قدر من الكفاءة والمهنية خصوصا وأنه يجمع بين المعرفة الواسعة بأحدث تقنيات الطاقة المتجددة عالميا وبين متطلبات الواقع المحلي وخصوصية البيئة المحلية.

وبينت أنه سيتم اليوم تشغيل محطة الشقايا بقدرة تشغيلية 70 ميغاوات تم ربطها مع الشبكة الوطنية للكهرباء ويتم إنتاجها من خلال ثلاث محطات بالمجمع الأولى خاصة بالطاقة الشمسية الحرارية والثانية تعنى بطاقة الرياح أما الأخيرة للمحطة الكهروضوئية.

وأفادت بأنه تم تصميم المجمع ليكون بمثابة محطة فريدة من نوعها على مستوى العالم حيث يضم مزيج من تقنيات الطاقة المتجددة وخزانات الطاقة الحرارية الضخمة بهدف الحصول على أقصى كفاءة ممكنة في إنتاج الكهرباء لكل متر مربع بالصحراء الكويتية.

وقالت سميرة عمر إن هذا المجمع يمكنه تزويد ما يقارب 1000 وحدة سكنية ذات استهلاك متوسط بالتيار الكهربائي على مدار العام ويحقق عوائد اقتصادية كبيرة نتيجة توفير استهلاك أكثر من 285ر000 برميل نفط مكافئ سنويا مع مشاركة القطاع الخاص في أنشطة تجارية تتعلق بتشغيل وصيانة المحطة.

ولفتت إلى أنه ينتج عن هذا توفر مزيد من فرص العمل إلى جانب المردود البيئي للمجمع الذي يتمثل في الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 5 ملايين طن سنويا.

وأكدت أن هذا المجمع سيشهد تطورا آخر عند تنفيذ المرحلة الثانية منه المتمثلة في مشروع (الدبدبة بالتعاون مع القطاع النفطي والتي سيتم خلالها إنتاج نحو 1500 ميغاوات كهرباء.

بدوره قال الأمين العام المساعد للتخطيط والمتابعة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي بدر الرفاعي في كلمته إن مشروع الشقايا أحد اهم المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية ويحقق احد الركائز السبعة لخطة التنمية وهي ركيزة بيئة معيشية مستدامة وبرنامج توظيف الطاقات المتجددة.

وأضاف الرفاعي أن المشروع يهدف الى تعزيز أمن الطاقة الكهربائية وتنويع مصادرها بالإضافة الى توفير فرص عمل غير تقليدية وخلق اقتصاد مواز للصناعات المساندة لا يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل في الدولة.

وأوضح أنه تم تنفيذ هذا المشروع وفقا لسياسة هامة ضمن سياسات الخطة الانمائية تتمثل في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة وتوسعة محطات الطاقة الكهربائية الحالية وصيانة تلك المحطات وتطوير شبكات النقل والتوزيع ضمن قطاع الطاقة الكهربائية لرفع القدرة المتوفرة لمحطات القوى الكهربائية لتوفير حاجة مشروعات التنمية ومجابهة الزيادة في الإستهلاك.

من ناحيته أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء المهندس محمد بوشهري في كلمة مماثلة «أن هذا المشروع هو الأكبر على مستوى دول الخليج» وسيقوم القطاع النفطي في المرحلة الثانية بتنفيذه المشروع وبناء محطة 1500 ميغا من الطاقة الشمسية إضافة للمرحلة الثالثة التي ستنفذ من قبل القطاع الخاص بنفس الحجم.

وذكر بوشهري أن الوزارة تطمح الى انتاج 4500 ميغاوات بحلول عام 2030 لتحقيق الهدف المنشود والتعاون مع جميع الجهات مع الدولة مبينا ان الوزارة لديها مشاريع عدة ولكن ليست بحجم الشقايا.

وأشار إلى أنه جار النقاش على قدرة تصل الى 300 ميغاوات من استغلال اسطح خزانات المياه وكذلك استغلال اسطح المباني التابعة للوزارة.

الروضان: مستوى التبادل التجاري مع العراق لا يرقى لمستوى العلاقات المتطورة

قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان امس الاربعاء ان زيارته للعراق تهدف لحلحلة جميع المعوقات امام تنشيط التجارة بين البلدين والنهوض بها الى مستويات جيدة.

واضاف الوزير الروضان في كلمته خلال جلسة مباحثات رسمية مع نظيره العراقي محمد العاني بحضور كبار المسؤولين من الوزارتين «ان العراق اليوم وبعد انتصاره على الارهاب يسعى لتطوير اقتصاده» مشيرا الى ان تنشيط التعاون التجاري مع الكويت في هذه المرحلة من شانه ان يعود بالنفع على الطرفين.

ورأى ان مستوى التبادل التجاري بين البلدين حاليا لا يرقى لمستوى العلاقات المتطورة بينهما ولابد من النهوض به وتطويره.

واكد وجود ارادة حقيقية من الجانب الكويتي وبتوجيهات سامية من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لتطوير العلاقات التجارية كما أنه لم يخف وجود الكثير من المعوقات امام تطوير الحركة التجارية مؤكدا ان زيارته تعكس رغبة صادقة لحلحلة كل تلك المعوقات.

خالد الروضان خلال جلسة المباحثات

وبين ان زيارته ستشهد لقاءات مع العديد من الجهات الحكومية المختصة والقطاع الخاص العراقي كما ان ممثلين عن القطاع الخاص الكويتي سيلتقون بنظرائهم العراقيين مؤكدا ان لدى البلدين فرصة ذهبية لزيادة حجم التبادل التجاري وتحقيق شراكة جيدة بينهما.

من جانبه رحب وزير التجارة العراقي محمد العاني بفكرة افتتاح منطقة تجارية حرة مع الكويت آملا ان تكون هذه المنطقة بوابة لتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين.

وقال الوزير العاني ان زيارة الوفد الكويتي من شانها كسر الجمود في العلاقات التجارية بين البلدين والارتقاء بها الى مستويات اعلى».

واضاف ان بلاده ترحب بفكرة انشاء منطقة حرة بين البلدين لانها ستضيف الكثير لمواطني البلدين وتعزز التعاون التجاري بينهما مرحبا التوصل لاتفاقات سلسة في هذا الاطار.

■ **العاني يرحب بفكرة افتتاح منطقة تجارية حرة مع الكويت لتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين**

وابدى رغبة بلاده في توسيع المنطقة الحرة الى منطقة صناعية مشتركة اسوة بتلك التي افتتحت مؤخرا بين العراق والاردن موضحا ان من الاساسيات المهمة في العلاقة بين البلدين وجود صناعة مشتركة.

وكان وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان وصل أمس الاربعاء الى العاصمة العراقية بغداد في زيارة رسمية تستغرق يومين يلتقي خلالها عددا من كبار المسؤولين العراقيين لبحث سبل تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

مؤشرات البورصة تتباين.. والسيولة ترتفع 38 في المئة

جلسة متباينة للبورصة

انهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الأربعاء على تباين؛ وذلك للمرة الثالثة خلال تعاملات الأسبوع الجاري، وسط تصاعد وتيرة التداولات على مستوى الأحجام والقيم.

وارتفع المؤشر العام للبورصة الكويتية عند الإغلاق بنسبة 0.22% عند مستوى 5232.11 نقطة رابحاً 11.45 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الأول 0.37%، فيما تراجع «الرئيسي» بواقع 0.13%.

وقال المحلل الفني لسوق المال، بدار البدر إن التباين لم يكن وليد تعاملات أمس فقط لكنه كان الغالب على الأداء العام بالبورصة منذ مطلع الأسبوع. وأوضح البدر ان هذا التباين يعكس حالة الترقب والحذر بين أوساط المتداولين، وخاصة أصحاب الأسهم الصغيرة بالسوق الرئيسي، بينما نجد الأسهم التشغيلية والقيادية في السوق الأول تحظى بحالة زخم شرائي في تلك الأونة.

وتابع قائلاً: النشاط على أسهم السوق الأول له مُبرراته ومن أهمها إعلان شركات السوق عن نتائجها المالية للعام 2018 وما يُصاحب ذلك من توزيعات أرباح وإجراءات تُحفز للتداول والمستثمر على السواء وتدفعه نحو الشراء.

وأضاف بأن قرب اكتمال الملامح النهائية لاستحواذ بيت التمويل الكويتي «بيتك» على البنك الأهلي المتحد (البحرين)، وإعلان الأخير عن أرباح كبيرة للعام الماضي، منح الثقة للمتداولين بالسوق الأول وخاصة على هذين السهمين. فنياً، قال البدر إن المؤشر العام للبورصة يحظى بدعم حالي عند مستوى 5215 نقطة، يليه الدعم المئوي القوي عند 5200، فيما يواجه مقاومة أولى عند 5245 نقطة ثم 5270، واختراق الأخير يُرشحه لبلوغ المستوى المئوي التالي 5300 نقطة.

وسجلت مؤشرات 3 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة النفط والغاز بنمو نسبته 1.45%، يليه البنوك بواقع 0.44%، وأخيراً الاتصالات بمعدل 0.22%.

في المقابل، هبطت مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.5%، يليه العقارات بواقع 0.49%، فيما كان الخدمات المالية الأقل تضرراً وانخفض بنحو طفيف قدره 0.05%.

وجاء سهم «سنام» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بالبورصة بنمو معدله 7.4%، فيما تصدر سهم «عقار» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 7.4%.

وتزايدت سيولة البورصة أمس 37.5% إلى 31.18 مليون دينار مقابل 22.67 مليون دينار أمس الأول، كما ارتفعت أحجام التداول 4.5% إلى 177.64 مليون سهم مقابل 169.96 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وحقق سهم «بنك الخليج» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 7.82 مليون دينار مرتفعاً بنحو 1.5%، فيما تصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط الكميات بتداول 28.88 مليون سهم مرتفعاً 2.4%.

الفائض التجاري مع اليابان يتراجع 28.2 في المئة

اظهرت بيانات رسمية أمس الاربعاء ان الفائض التجاري الكويتي مع اليابان تراجع في شهر يناير الماضي للمرة الثانية على التوالي بنسبة 2ر28 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل الى 5ر42 مليار ين ياباني (383 مليون دولار امريكي) وذلك بسبب ضعف الصادرات.

واشارت البيانات التي اصدرتها وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي الى ان الكويت حافظت على تسجيل فائض تجاري مع اليابان لمدة 11 عاما.

واضافت انه بشكل عام انخفض اجمالي صادرات الكويت الى اليابان بنسبة 3ر28 في المئة على اساس سنوي ليصل الى 2ر55 مليار ين ياباني (497 مليون دولار امريكي) للشهر الثاني على التوالي.

كما انخفضت الواردات من اليابان بنسبة 7ر28 في المئة لتصل الى 7ر12 مليار ين ياباني (114 مليون دولار امريكي) للشهر الثاني على التوالي.

وانخفض الفائض التجاري بين دول الشرق الاوسط واليابان بنسبة 1ر12 في المئة ليصل الى 1ر587 مليار ين ياباني (3ر5 مليون دولار امريكي) في الشهر الماضي مع تراجع الصادرات اليابانية من المنطقة بنسبة 3ر12 في المئة مقارنة بالعام السابق.

وانخفضت اسعار النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الاخرى التي تمثل 4ر95 في المئة من اجمالي صادرات المنطقة الى اليابان بنسبة 2ر12 في المئة فيما انخفض اجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 2ر13 في المئة متأثرا بتراجع شحنات السيارات والالات والصلب والالات الكهربائية.

وسجلت اليابان عجزا تجاريا بلغ 4ر1 تريليون ين ياباني (8ر12 مليار دولار امريكي) مع بقية دول العالم في يناير الماضي للمرة الرابعة على التوالي بسبب انخفاض حاد في الصادرات الى الصين.